خصصت رقماً هاتفياً للاستفسار عن أوضاعهم

السعودية تتسلم 15 من مواطنيها المعتقلين في غوانتانامو

الرياض – واس، حقوق:

أعلنت وزارة الداخلية السعودية عن أسماء المعتقلين السعوديين الذين وصلوا إلى الرياض مؤخراً، بعدما أفرج عنهم. وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة اللواء منصور التركي في تصريح إلى وكالة الأنباء السعودية، أن على من لهم علاقة بالمعتقلين وعددهم 15 سعودياً، والراغبين في الاستفسار عنهم، الاتصال على رقم: (014034375).

وأشار إلى أن السلطات السعودية ستخضعهم للاستجواب، وأنهم سيخضعون لكافة الأنظمة المحلية ومن المبكر الخوض في ذلك حالياً، فلم تمر ساعات على وصولهم حتى الآن وهم حالياً بحاجة للراحة والالتقاء بذويهم وأسرهم وتلقي الرعاية الطبية اللازمة.

وأوضح التركي أن المعتقلين هم: سعد فرحان المالكي، خالد عبدالله المورقي، إبراهيم ضيف الله السهلي، خالد راشد علي المري، عادل عقلة الرويلي، سعود بزغان العتيبي، عبدالهادي محمد السبيعي، محمد جايد السبيعي، فهد صالح الجطيلي، عبدالله إبراهيم الرشيدان، عبدالرحمن عثمان الغامدي، عبدالله حامد القحطاني، نواف فهد العتيبي، راشد عواد العويضة، عدنان محمد الصايغ.

وكان سمو وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز قال في تصريحات صحفية، أن المملكة ستستمر في متابعة ملف المحتجزين السعوديين في غوانتانامو، وأنها تبذل جهودها في سبيل استعادة جميع مواطنيها، واصفاً التعاون الأمني بين الرياض وواشنطن بـ«الجيد»، مشيراً إلى أن الاتصالات تجرى بين البلدين كالمعتاد.

ويشكل السعوديون النسبة الكبرى من مجموع المعتقلين في غوانتانامو، إذ بلغ عددهم نحو 132 معتقلاً، وهم: عبدالله المطرفي، فهد ناصر محمد، مجيد عبدالله الجودي، عبدالرحمن شلبي، عاصم متروك محمد العاصمي، مجيد الباريان، سعود دخيل الله مصلح المحيوي، محمد يحيى الزايلة، سالم سليمان الحربي، موسى عبدالوهاب، سلطان أحمد دردير موسى العويضة، محمد ناجي صبحي الجهني، محمد مانع أحمد الشعلان القحطاني، عبدالهادي محمد بادان السباعي، يحيى ساميل السلامي، عبدالرزاق عبدالله إبراهيم التاميني، خالد سعود عبدالرحمن البواردي، يوسف خليل عبدالله نور، مشار أرساد الراشد، فهد الحرازي، ياسر طلال الزهراني، إبراهيم

ضيف الله السهلي، عبدالرحمن عثمان أحمد، محمد سرور دخيل الله العتيبي، عدنان محمد علي، يوسف عبدالله صالح الربيش، عبدالعزيز سعد الخالدي، يوسف محمد مبارك الشهري، سلمان سعد الخالدي محمد، بجاد سيف الله العتابي، سلام عبدالله سعيد فهد سلطان، عبدالسلام الزايد الشهري، مازن صالح العوفي، خالد سليمان الحبشي، سيد خاتم المالكي، ماجد عبدالله حسين محمد الحربي، على محمد ناصر محمد، ماجد عايض محمد القرشي، فهد صالح سليمان الجتيلي، عبدالرحمن عويض محمد الجويد، ماجي عفاس راضي الشمري، بندر أحمد مبارك الجابري، تركي مشاوي زايد العسيري، راشد عواد خلف بالخير، مرتضى السيد مكرم، جابر جبران الفيفي، صالح على جيد الخزامي، إبراهيم سليمان محمد عربيش، محمد عبدالرحمن الشمراني، موسى بن علي بن سعيد العامري، عبدالرحمن ظافر العمري، سعيد محمد حسين قحطاني، سعيد إبراهيم رمزي الزهراني، عبدالله محمد عبدالعزيز، مشعل عوض سياف الهبيري، محمد عبدالرحمن القرشي، فهد عمر عبدالمجيد الشريف، جميل علي الكابي، فهد محمد عبدالله الفوزان، أنور النور، حمود دخيل سعيد الجدعان، عبدالهادي عبدالله إبراهيم الشاراخ، خالد محمد الزهراني، شاكر عبدالرحيم محمد عامي، عبدالله يحيى يوسف الشبلي، عبدالله علي العتيبي، السيلم حاجي حاج عواد الحاجي، صالح عبدالله العشان، نايف عبدالله إبراهيم، عبدالله عبدالمعين الوافتي، عبدالعزيز عبدالرحمن عبدالعزيز البداح، طارق حسن الحربي، عبدالله محمد صالح الغنيمي، عبدالرحمن ناشي بادي العتيبي، إبراهيم محمد إبراهيم الناصر، زياد صالح محمد الباحوث، عبدالعزيز محمد إبراهيم الناصر، بدر البكري السامري، زياد سعيد فرج جهداري، عادل عقلة حسن النصيري، رامي بن سعيد العتيبي، محمد جايد سباي، خالد حسن حسين البركات، محمد أحمد محمود الشرفا، عبدالله العتيبي، محمد عتيق الحربي، خالد سعد محمد، ماجد حمد الفريح، سعد إبراهيم سعد البيدنا، وسيم (ملاحظة: الاسم غير مكتمل)، خالد عبدالله عبدالرحمن المرغي، بسام محمد صالح الدبيكي، سعيد علي الفرحة، محمد مبارك صلاح القربي، عبدالله إبراهيم الرشيدان، راشد عبدالمصلح قايد، سعيد بزان عشك شيبان، عمران بكر محمد هوساوي، عبد... الحيزاني، سعيد علي جابر الخازم الشهري، نايف فهد مطلق اليوسمي، فيصل الناصر، هاني سعيد محمد الخليفة، خالد معلوش القحطاني، صادق أحمد تركستاني، عبدالحكيم بخاري، ناصر مزياد عبدالله القرشي الصبي، نواف فهد العتيبي، خالد راشد علي المري، سلطان ساري العنزي،عبدالرحمن محمد حسين خولان، عبدالله فارس العنزي، غنيم عبدالرحمن الحربي،محمد عبدالله الحربي،عبدالخالق أحمد صالح البداني، عبدالحكيم عبدالرحمن عبدالعزيز الموسى، منصور محمد علي قطاع، صلاح محمد صالح الزابي، مانع شامان علاباردي التابي، زعبان ثعير زعبان الشمري، جابر حسن محمد القحطاني، عبدالله حامد القحطاني،راشد عواد راشد العويدة، أحمد زايد سالم زهير، عبدالله غازي الشربي غسان، عبدالعزيز كريم سالم النوفي، جبران سعيد وزار القحطاني، محمد مرضي عيسى الزهراني، أحمد محمد هزاع الدربي، توفيق نصار أحمد البهاني، حسن محمد صالح بن عطاش.

تباطؤ التحقيقات بعد سنتين من نشر صور التعذيب

أكثر من 600 متورط في الإساءة للمحتجزين في سجن أبي غريب

من صور *التعذيب في سجن أبي غريب*

واشنطن –حقوق:

بعد انقضاء عامين على فضيحة سجن أبي غريب، تبيّن الدراسات مدى تفشي الانتهاكات بحق المحتجزين في العراق وأفغانستان وغوانتانامو، كما تبين أن الولايات المتحدة لم تقم إلا بخطوات محدودة للتحقيق مع العناصر المتورطة ومعاقبتهم.

وتعرض دراسة موجزة نشرت بعنوان (بالأرقام) نتائج مشروع (محاسبة المسؤولين عن الإساءة إلى المحتجزين)، وهو مشروع مشترك بين مركز حقوق الإنسان والعدالة الدولية في جامعة نيويورك، وهيومن رايتس ووتش، و (هيومن رايتس فيرست). ويعتبر أول مسعى شامل للمحاسبة على الادعاءات الموثقة حول حوادث تعذيب وانتهاكات في مراكز الاحتجاز التابعة للولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وغوانتانامو.

وجمع هذا المشروع حتى الآن مئات الادعاءات بالإساءة إلى المحتجزين وتعذيبهم منذ أواخر عام 2001. وهي ادعاءات تفيد بتورط أكثر من 600 عنصر عسكري ومدني أمريكي في انتهاكات طالت أكثر من 460 محتجزاً.

وقالت مديرة مركز حقوق الإنسان والعدالة الدولية في كلية الحقوق في جامعة نيويورك البروفيسورة ميغ ساترثويت: «صرح المسؤولون الأميركيون منذ عامين أن الانتهاكات التي حدثت في سجن أبي غريب لم تكن إلا سلوكاً شاذاً، وأن الأشخاص الذين ارتكبوها بحق المحتجزين سيقدمون للعدالة. لكن أبحاثنا تظهر أن الانتهاكات بحق المحتجزين واسعة الانتشار وأن عدداً محدوداً من الأشخاص قدموا إلى العدالة فعلاً».

وكشفت نتائج المشروع أنه لم يجر التحقيق في كثير من هذه الادعاءات، كما أن التحقيقات التي جرت غالباً ما أقفلت بشكل مبكر أو توقفت من غير التوصل إلى نتيجة. وفي الحالات التي ثبت وقوع الانتهاكات فيها، وحدد المحققون العسكريون هوية مرتكبيها، فإن القادة العسكريين غالباً ما فضلوا اللجوء إلى تدابير تأديبية متساهلة وغير قضائية بدلاً من اللجوء للمحاكم الجنائية العسكرية. وأما المحاكمات العسكرية التي جرت فعلاً فقد انتهى معظمها بصدور أحكام بالحبس لأقل من عام واحد أو بعقوبات لم تصل حد الحبس (كالصرف من الخدمة أو تخفيض الرتبة العسكرية).

وخلص المشروع إلى أن الغالبية العظمى ممن جرى التحقيق معهم بشأن الانتهاكات كانوا من العسكريين المجندين وليسوا من الضباط. وبموجب القانون العسكري يمكن محاسبة الضباط على الانتهاكات التي يرتكبها مرؤوسوهم وفقاً لمبدأ المسؤولية القيادية. لكن المشروع لم يعثر ولو على حالة واحدة لمحاسبة ضابط بموجب هذا المبدأ.

وطالب المشروع بضرورة أن يعين الكونغرس هيئة مستقلة لإعادة النظر في سياسات الاحتجاز والاستجواب الأميركية والعمليات المتعلقة بها في العالم. ومطالبة وزير الدفاع بتكليف جهة واحدة مركزية عالية المستوى تملك صلاحيات قضائية قادرة على ممارسة مهام المحاكم العسكرية في جميع أقسام الجيش لكي تحقق مع جميع العسكريين الأميركيين، بصرف النظر عن رتبهم، ممن شاركوا في جرائم الحرب.

استخدام «مراكز الحماية» أماكنَ للعقاب التعسفي

ليبيا: احتجاز النساء والفتيات من دون توجيه تهمة

لندن – حقوق:

أكدت تقارير منظمات حقوقية أن الحكومة الليبية تحتجز النساء والفتيات بشكلٍ تعسفي، وإلى أجلٍ غيرٍ مسمى في ما يسمي بمراكز (إعادة التأهيل الاجتماعي).

لكن هذه المراكز، والتي تُصورها الحكومة على أنها دور رعايةٍ للنساء والفتيات المعرضات للانحراف الأخلاقي، ليست إلا سجوناً في واقع الأمر.

ويوثق التقرير الواقع في 40 صفحة بعنوان (خطرٌ على المجتمع؟ الاحتجاز التعسفي للنساء والفتيات بهدف إعادة تأهيلهن اجتماعياً)، الكثير من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بحق النساء والفتيات في هذه المراكز، بما في ذلك انتهاك حقهن في الحرية والكرامة الشخصية وحرية الحركة والخصوصية وتلقي المحاكمة المنصفة.

وتحتجز السلطات الليبية في هذه المراكز الكثير من النساء والفتيات اللواتي لم يرتكبن أية جريمة، أو اللواتي نفذن الأحكام الصادرة بحقهن. كما أن بعضهن محتجز، لا لسببٍ، إلا لأنهن تعرضن

للاغتصاب ثم جرى نبذهن لأنهن لطخن «شرف» العائلة.

ووصفت الباحثة في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لقسم حقوق المرأة فريدة ضيف، هذه المراكز بكونها مراكز للعقاب أكثر منها مراكز للحماية. ومضت ضيف بالتساؤل: «كيف يمكن تسمية هذه الأماكن بالملاجئ عندما تقول لنا معظم النساء والفتيات اللواتي قابلناهن أنهن يفضلن الهرب منها إن استطعن ذلك؟». وتحمل (مراكز الحماية) سمات السجون. فالنساء والفتيات يقمن في مبانٍ مقفلة، ولا يسمح العاملون في هذه الدور للنزيلات بالخروج من المركز. كما أنهن يخضعن لفتراتٍ طويلة من الحبس الانفرادي، بل وتقيد أيديهن أحياناً، وذلك لأسبابٍ تافهة، ويتم إخضاع النساء والفتيات لاختبار الكشف عن الأمراض السارية من غير موافقتهن، كما تجبر معظمهن على الخضوع لاختبارٍ مهين للعذرية عند دخولهن الدار. وهناك نزيلاتٌ لم يتجاوزن السادسة عشرة، لكن السلطات لا توفر لهن أي تعليم باستثناء دروس أسبوعية في التوجيه الديني.

كوريون شماليون يطلبون اللجوء لأميركا

سول – رويترز:

تسلق أربعة كوريين شماليين مؤخراً جدار قنصلية أميركية في الصين لطلب اللجوء في الولايات المتحدة في أول حادثة من نوعها منذ أن منحت واشنطن وضع لاجيء لكوريين شماليين في وقت سابق من هذا الشهر.

وقالت وسائل إعلام كورية إن ثلاثة رجال وامرأة غادروا قنصلية كوريا الجنوبية في مدينة شينيانج في شمال شرق البلاد، حيث وفروا لهم مأوى لدخول مقر بعثة الولايات المتحدة القريبة. وفي وقت سابق من هذا الشهر كان ستة كوريين شماليين أول من حصلوا على حق اللجوء في الولايات المتحدة بموجب قانون أميركي صدر في عام 2004 يهدف إلى تشجيع حقوق الإنسان في الشمال المعزول.

السودان يعتقل ناشطاً في مجال السلام

الخرطوم – رويترز:

أكدت منظمة حقوقية أن السودان اعتقل ناشطا في مجال حقوق الإنسان فيما أصبح نمطا من هذا النوع من التحرش في إقليم دارفور الذي تسوده الاضطرابات.

وقالت المنظمة إن: «احتجاز مسعد محمد علي مرتبط على الأرجح بنشاط مركز الأمل الذي يعالج ويقدم الدعم لضحايا الاغتصاب والتعذيب وغيرها من الانتهاكات التي تمارسها الأطراف المتحاربة في دارفور».

وكثيرا ما استهدف السودان العاملين في مجال حقوق الإنسان خصوصاً من يعملون في إقليم دارفور الغربي الذي مزقته الحرب خلال ثلاثة أعوام من الصراع الذي قتل عشرات الآلاف من الأشخاص وأجبر أكثر من مليوني شخص على النزوح عن ديارهم.

إطلاق سراح 3 مثقفين سوريين

دمشق – الفرنسية:

أعلن رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا عمار القربي أن السلطات السورية أطلقت سراح 3 من المعتقلين الـ 12 الذين وقعوا على بيان المثقفين السوريين واللبنانيين.

وقال القربي لوكالة فرانس برس إن السلطات السورية أطلقت أخيراً سراح كل من خالد خليفة وعباس عباس وكمال شيخو الذين اعتقلوا على خلفية توقيعهم بيان المثقفين السوريين واللبنانيين، الذي يطالب بتصحيح جذري للعلاقات اللبنانية – السورية وإقامة علاقات متوازنة مع لبنان، وأحيلوا جميعا على القضاء العادي قبل نحو أسبوعين.

ومن أبرز الموقوفين المحامي أنور البني المتحدث باسم (مركز حريات) للدفاع عن الصحافة والصحفيين ورئيس المركز السوري للأبحاث والدراسات القانونية والكاتب والصحفي ميشال كيلو.